

Distr.: General
25 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثانياً - الميزانية
٨	ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٨	ألف - نظرة عامة
٨	باء - السياحة والبناء
٩	جيم - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

230315 180315 15-02867 (A)



١٠	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
١٠	هاء - الاتصالات والمرافق العامة
١١	رابعا - الظروف الاجتماعية
١١	ألف - لمحة عامة
١٢	باء - العمل والهجرة
١٣	جيم - التعليم
١٤	دال - الصحة العامة
١٤	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٦	واو - حقوق الإنسان
١٧	خامسا - البيئة
١٨	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٨	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٨	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٩	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٠	ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم بيتر بكينهام (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من ٤٠ جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة على بُعد ١٤٥ كيلومتراً شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و ٩٢٥ كيلومتراً جنوب شرقي ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه الجزر ست جزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسialis، وهي المركز التجاري والسياحي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

المساحة: ٩٤٨,٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومتراً مربعاً.

السكان: ٣١ ٤٥٨ نسمة (تعداد سنة ٢٠١٢)، منهم ٤٢,٥ في المائة مواطنون أو "متممون" و ٥٧,٥ في المائة مهاجرون أو "غير منتمين" قَدِموا من المنطقة وأمريكا الشمالية وأوروبا.

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٦ سنة (النساء: ٨٢,٤ سنة، والرجال: ٧٦,٨ سنة (تقديرات عام ٢٠١٤)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيس حكومة الإقليم: روفوس إيوينغ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الوطني التقدمي، والحركة الديمقراطية الشعبية.

الانتخابات: مؤخراً: ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ والانتخابات القادمة: مقررة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

السلطة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٦ ٥٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٢).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

معدل البطالة: ٨,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعب تاينو الذي كان يتكلم لغة أرواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا إلى جزر البهاما ثم ألحقتها بجامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، وإن ظلت من الناحية الدستورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، حل حاكم محل القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - ينص مرسوم دستور جزر ترركس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على أن يكون للجزر حاكم يرأس حكومتها، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معينين ومن المدعي العام، ومجلس وزراء، ووزراء يعينون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين والمعينين.
- ٢ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ينص دستور عام ٢٠١١ أيضا على الأحكام المتعلقة بالجهاز القضائي والخدمة العامة وبعده من مؤسسات كفالة الحكم الرشيد، منها، على وجه الخصوص، لجنة النزاهة، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مراجع الحسابات العامة، ومكتب المدعي العام. ويتضمن أيضاً الأحكام التي تنظم أراضي التاج والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناءً على مشورة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصلاحيه إصدار القوانين المتعلقة بإحلال السلام، وحفظ النظام، وإعمال الحكم الرشيد في الإقليم.
- ٣ - ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض مسائل الخدمة العامة.
- ٤ - ويتكون المجلس التشريعي، أي مجلس النواب، من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً وأربعة أعضاء معينين، والمدعي العام. ويُنتخب عشرة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون على نطاق الإقليم بأكمله.
- ٥ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من أنظمة أساسية سُنت محلياً، إلى جانب بعض القوانين التي سُنت في المملكة المتحدة والقانون العام الانكليزي. ويتكون الجهاز القضائي من محاكم الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، وتمثل فيه اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها. ويعين الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا وقضاة محكمة الاستئناف بناءً على مشورة لجنة الخدمة القضائية.
- ٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة القريية الماضية اضطرابا سياسيا في جزر ترركس وكايكوس. فقد كانت الجزر تدار على أساس نظام حكومي وزارى في إطار دستور عام ٢٠٠٦ الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم والمملكة المتحدة، لغاية ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، حيث أعلنت المملكة المتحدة عن بدء نفاذ قانون يقضى بجملة أمور من بينها تعليق العمل بأجزاء من الدستور، وبالتالي إقالة الحكومة ومجلس النواب. وأوضحت المملكة المتحدة أن الدافع لهذا الإجراء كان تزايد الأدلة التي كشفت عنها لجنة تحقيق أنشئت

في تموز/يوليه ٢٠٠٨ على وجود فساد ممنهج في الحكومة والسلطة التشريعية وبين الموظفين العموميين في الإقليم.

٧ - وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم، الذي حولت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس تشاوري ومنتدى استشاري. وكان أعضاءهما من سكان الجزر الذين عينهم الحاكم. وكان يشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" و "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

٨ - وبالتزامن مع تعليق أجزاء من دستور عام ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٩، جرى تسريح بعض موظفي القطاع العام بسبب التراجع الذي شهده الاقتصاد وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بغية "الموازنة بين الحساب المدين والحساب الدائن" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض المقيمين الذين ارتأوا أن حالات التسريح جاءت كنتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

٩ - وفي عام ٢٠١١، أقرت المملكة المتحدة دستوراً جديداً لجزر تركس وكايكوس، هو الخامس من نوعه للإقليم منذ عام ١٩٦٢. وأضافت إليه مجموعة متنوعة من مبادرات الحكم الرشيد والتدابير الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة على الوجه الصحيح.

١٠ - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما أُجريت الانتخابات. وكانت نسبة المشاركة فيها ٨٤ في المائة، وفاز فيها الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أسقطت الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، فيما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى روفوس إيوينغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء، وبذلك أعاد إلى الإقليم الحكم على أساس حكومة منتخبة.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية ببالغ القلق أنه، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد جاءت من جديد بحكومة تمثل الناخبين في الإقليم، إلا أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب، ولا يزال طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية طويلاً. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحسب ما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات من بينها إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستجدة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدها وأعربوا عن

تأييدهم لإعادة الديمقراطية بشكل كامل إلى الإقليم وفقا للشروط التي يحددها شعب الإقليم. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون ينتظرون ردا من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة من ثمانية أعضاء لاستعراض الدستور ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم، والمعارضة، والجمهور، وعهد إليها بمهمة استعراض دستور عام ٢٠١١، وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تتعلق بالتغييرات الدستورية التي ستجري مناقشتها والمصادقة عليها لإحالتها إلى وزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة.

١٣ - وقدمت اللجنة، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام ٢٠١١، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين الراسخ في دستور عام ٢٠٠٦، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من سكان جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لفترة ولاية ثالثة، وحذف الإشارة إلى كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء على الاستقلال، قالت اللجنة إن الأمر يتعلق بالتسلسل الهرمي السياسي ولا يقع ضمن اختصاصها.

١٤ - ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، قدم رئيس الوزراء تقرير اللجنة إلى مجلس النواب لمناقشته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٥، كان التقرير قيد المناقشة في المجلس.

ثانيا - الميزانية

١٥ - حققت حكومة الإقليم فائضا في الميزانية لم تراجع حسابته بقيمة ٢٥,٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ (أي زيادة قدرها ١١,٤ مليون دولار مقارنة بتوقعات الميزانية المقررة البالغة ١٤,٢ مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، شمل الأداء الفعلي لدورة الميزانية إيرادات متكررة بقيمة ٢٠٠,٣ مليون دولار، ونفقات متكررة بقيمة ١٥٤,٦ مليون دولار، ونفقات رأسمالية بقيمة ٩,٧ ملايين دولار. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، إن التحسن الكبير في أداء الإيرادات المتكررة يرتبط على وجه الخصوص بأوجه التحسن التي شهدتها الاقتصاد العام.

١٦ - وبالنسبة لميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، تبلغ قيمة الإيرادات المتكررة المقررة والمستهدفة ٢١٢,٤ مليون دولار، والنفقات المستهدفة ١٧٣,٩ مليون دولار، والنفقات

الرأسمالية المستهدفة ١٢,٨ مليون دولار، وذلك فقا للدولة القائمة بالإدارة. ويتوقع أن تبلغ قيمة الفائض ١٨,٤ مليون دولار الذي يتوخى تحقيقه باستمرار تطبيق الاستراتيجيات المتشددة في مجال الإدارة المالية.

١٧ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على الشركات أو الأفراد، أو على الأرباح الرأسمالية أو على الميراث. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً مقابل الترخيص لها بالعمل في الإقليم. وفي عام ٢٠١٤، كان الافتقار إلى التأييد من جانب مجلس النواب وراء عدم فرض ضريبة كان يحتمل فرضها على المرتبات.

١٨ - وبإمكان الإقليم الحصول على الدعم لميزانيته من صندوق التنمية الأوربي العاشر والحادي عشر. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مُنح الإقليم ١٩ مليون دولار من المبلغ الذي خصصه الصندوق الحادي عشر وهو ٢٩٨ مليون دولار.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

١٩ - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية. ووفقاً لما أفادت به وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٤ نحو ٨٢٩,٢ مليون دولار، إذ ارتفع من ٧٩٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣. ووفقاً لحكومة الإقليم بلغ النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ٢٠١٣ ما نسبته ١,٣٢ في المائة، متأثراً جزئياً بحالة الضعف التي شهدتها النشاط السياحي. غير أن الدولة القائمة بالإدارة تتوقع أن يرتفع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤.

٢٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تلقى الإقليم أول تصنيف لجدارته الاستثمارية السيادية من التصنيفات التي تمنحها مؤسسة ستاندرد أند بورز (Standard and Poor's) وكان من فئة BBB+. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمثل هذا التصنيف إنجازاً كبيراً للإقليم بالنظر إلى ماضيه المالي العاصف. وتوقعت أيضاً مؤسسة ستاندرد أند بورز أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة في غضون السنوات الثلاث القادمة، مستندة في توقعاتها إلى آثار العديد من المشاريع السياحية.

باء - السياحة والبناء

٢١ - لا تزال السياحة تُعد العصب الرئيسي للصناعة في الإقليم، إذ تشكل ما تزيد نسبته على ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقوم المستثمرون والزوار الأجانب بدور هام،

وخاصةً القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتفيد وحدة الاستخبارات الاقتصادية بأن النمو الإجمالي القوي في عدد السياح القادمين استمر في النصف الأول من عام ٢٠١٤، مما ساهم في تعزيز النمو المسجل في نصف السنة الأول مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى ٣٥ في المائة، مع زيادة عدد حالات التوقف المؤقت أيضاً بنسبة ٢٥ في المائة وزيادة عدد السفن السياحية بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣. ولا تزال المنتجعات التي أُقيمت في جزيرة بروفيدنسياليس هي التي تؤوي الغالبية العظمى من السياح الذين يتوقفون مؤقتاً في البلد.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٣، وافقت حكومة الإقليم على استراتيجية لسياسات السياحة ترمي إلى الترويج للرحلات السياحية داخل الجزر وفيما بينها وتشجيع السياحة فيما بين مناطق جزر تركس وكايكوس. وتقدر حكومة الإقليم أن عدد الزوار العابرين في عام ٢٠١٣ قد انخفض بنسبة ٠,٤ في المائة وأن عدد الزائرين من كندا، ثاني أكبر مصدر للسوق، قد انخفض بنسبة ١٦,١ في المائة.

٢٣ - ويرتبط ناتج البناء ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الرأسمالي في قطاع السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأنه من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في نشاط البناء في عام ٢٠١٥ نتيجة للاستثمار المباشر الأجنبي في مشاريع سياحية واسعة النطاق، بما في ذلك تشييد منتجع فاخر تبلغ تكلفته ١٠٠ مليون دولار وافقت عليه حكومة الإقليم في عام ٢٠١٤، وعدد من أشغال الطرق العامة.

جيم - الخدمات المالية

٢٤ - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً كبيراً من مصادر الإيرادات الخارجية بالنسبة لجزر تركس وكايكوس. ويتمحور قطاع الخدمات المالية في الإقليم حول صناعة إعادة التأمين على السيارات في الولايات المتحدة. وتوجد سبعة مصارف تجارية في الإقليم، ثلاثة منها كندية. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية الدولية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فهو مُسند إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. ووفقاً لما ورد في تقرير اللجنة السنوي الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤، ما زال هذا القطاع قوياً، حيث نمت قاعدة الأصول المتاحة للقطاع المصرفي بمعدل ٣ في المائة لتبلغ ١,٨ بليون دولار. وشهد الإقليم أيضاً نمواً مستمراً في قطاع التأمين الدولي، حيث يبلغ

عدد رخص التأمين الدولية السارية ما مجموعه ٧٠٤٠ رخصة، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٢,٥ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

٢٥ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم بحثها عن شركاء تعقد معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقّع الإقليم الاتفاق المتعددة الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة ٦ من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. ووقّع الإقليم أيضاً اتفاقات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُتوقع أن ينشر بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥ التقرير النهائي لعملية التقييم الوطني للمخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي يقودها مكتب المدعي العام، بدعم من لجنة الخدمات المالية.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٧ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك ما نسبته أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الكبار أو المتوسطين لأي من هذين المحصولين أو للثروة الحيوانية، باستثناء مزارع صغيرة ومزرعة واحدة لتربية الخنازير تستحق الذكر.

٢٨ - ويعدُّ صيد الأسماك القطاع الصناعي الرئيسي في الإقليم. وجاء في دراسة أجريت مؤخراً عن صيد الأسماك البحرية أن الإقليم ينتج سنوياً ما يصل إلى ٥٠٠٠ رطل من أسماك التونة، وأسماك أبي سيف، والدلفين الشائع، وأنواع أخرى من أسماك المياه العميقة التي تُوجّه للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

٢٩ - نوعية مرافق الاتصالات والنقل جيدة إلى حد ما. فشبكة الطرق تغطي نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

٣٠ - ويمتلك الإقليم ثلاثة مطارات دولية: يقع الرئيسي منها في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظم رحلات إلى

جزر البهاما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهاييتي، والولايات المتحدة. وأُبلغ عن إنجاز المرحلة الثانية من مشروع مطار بروفيدنسياليس في الموعد المحدد، وهو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وجرى توسيع مبنى المحطة بشكل كبير، حيث صارت تضم بهوا واسعا للمغادرين وقاعة أكبر للهجرة، من بين تحسينات أخرى. وشمل المشروع أيضا نظاما جديدا لحركة المرور على الطرق وموقفا للسيارات.

٣١ - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري، ومحطة للسفن السياحية. ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٣٢ - وتقدم ثلاث شركات للاتصالات خدمات الاتصال الهاتفي الوطنية والدولية في الإقليم. ويوجد عدد قليل من قنوات الكابل التلفزيونية في جزيرة ترك الكبرى، وأكثر من ٢٠ قناة في بروفيدنسياليس، وست محطات إذاعية. وكذلك لعدد من الصحف الأسبوعية مواقع شبكية.

٣٣ - وحسب مصادر رسمية، يوجد في الإقليم متعهد احتكاري للكهرباء ينتج الكهرباء بصورة حصرية من مولدات تعمل بالديزل. وقد أفادت عدة دراسات بأنه نظراً لارتفاع تكلفة توليد الكهرباء بشكل مفرط، فإن تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل ستوفر أيضا بديلاً أقل تكلفة للمستهلكين من الأفراد. ونظراً لوفرة الموارد الشمسية والريحية في الإقليم، بدأت حكومة الإقليم مؤخراً في استكشاف سبل استخدام هذه الطاقات المتجددة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلنت الحكومة عن التزامها بدعم خطط طويلة الأجل لتوجيه الإقليم نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٤ - أشار تقرير التعداد الأولي الذي أُجري في الإقليم عام ٢٠١٢ إلى أن مجموع السكان بلغ ٤٥٨ ٣١ نسمة، منهم ١٦ ٠٣٧ (١٥ في المائة) من الذكور و ١٥ ٤٢١ (٤٩ في المائة) من الإناث. وتبلغ نسبة من هم فوق سن ١٨ حوالي ٤٧ في المائة من مجموع السكان. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يعيش في جزر تركس وكايكوس أشخاص من نحو ٧٠ بلداً مختلفاً.

٣٥ - ويعدُّ مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة تنظيمية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر داخل الإقليم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً.

٣٦ - ووفقاً لما جاء في تقرير جزر تركس وكايكوس القطري لتقييم الفقر الصادر عام ٢٠١٢، يعيش ٢٢ في المائة من السكان، و ١٦ في المائة من الأسر المعيشية في حالة فقر، مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة و ١٨ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٩. وفي المقابل، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في عام ٢٠١٢ أعلى بكثير (قرابة ٦٨٠٠ نسمة) مقارنة بعام ١٩٩٩ (نحو ٣٩٠٠ نسمة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السكان منذ عام ١٩٩٩. وتواصل إدارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية تقديم المساعدة للفقراء والضعفاء عن طريق برامج مختلفة، من بينها الرعاية الطبية المجانية، وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية.

٣٧ - وقررت حكومة الإقليم في عام ٢٠١٣ إعداد سياسة لتمكين البالغين من الشباب تتضمن عدداً من الأهداف التي تأمل أن تتحقق بحلول عام ٢٠٢٠، من بينها تحقيق زيادة كبيرة في نسبة سكان الجزر من الشباب الذين يعملون في وظائف إدارية، والحصول على أول مسكن عند بلوغ سن الخامسة والثلاثين، وحيازة مشروع تجاري؛ والحصول على التعليم العالي؛ واكتساب مهارات معتمدة تؤهلهم للحصول على العمل.

باء - العمل والهجرة

٣٨ - لا يزال القطاع العام يمثل المصدر الرئيسي لفرص العمل في الإقليم. وتشمل قطاعات العمل الأخرى السياحة، والبناء، والخدمات المالية الدولية، وخدمات الأعمال التجارية.

٣٩ - وتشير بيانات من التعداد الأولي لعام ٢٠١٢ إلى أن المهاجرين يمثلون ٥٧,٥ في المائة من السكان البالغين من العمر ١٨ عاماً وأكثر. ومعدل النمو في هذه الفئة أعلى بكثير مقارنة بالمواطنين.

٤٠ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام ٢٠١٢، نظاماً شفافاً ومبسّطاً للحصول على صفة مواطن إقليم من الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار ومركز مواطن من مواطني جزر تركس وكايكوس. وقدم الإقليم أيضاً إرشادات في ما يتعلق بقانونه الخاص بالهجرة وأدخل تعديلات عليه.

٤١ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، مع أمن الحدود ما زال يشكل مصدراً للقلق، فإن بدء تشغيل محطة رادار ساحلية، إلى جانب التعاون الدبلوماسي مع بلدان المنشأ، فضلاً عن

علاقات العمل مع فرع الشرطة البحرية وغيرها من وكالات الاستجابة، أمور ثبت أنها تشكل أداة هامة في اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هوياتهم.

٤٢ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأنه يجري إدخال تحسينات تدريجية فيما يتعلق بإصدار تصاريح العمل وإيجاد فرص العمل للسكان المحليين الباحثين عن عمل في سوق العمل المحلية.

جيم - التعليم

٤٣ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٦ عاماً. ويوجد ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ، وهي تشمل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. وتتولى حكومة الإقليم إدارة ١٤ مدرسة من هذه المدارس، منها ١٠ مدارس ابتدائية، وأربع مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس العامة تبلغ ٨٠ في المائة تقريباً. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، توجد مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين سكان الجزر بنسبة ٩٨ في المائة، في حين أن هذا المعدل يقل كثيراً في أوساط المهاجرين.

٤٤ - في عام ٢٠١٤، فرغ الإقليم من وضع خطة خمسية لقطاع التعليم. وقد حددت دراسة أولية، أجريت بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عدداً من المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية، من بينها توفير أماكن إضافية في المدارس، والقيادة والإدارة، والخبرة المهنية للمدرسين، وتطوير المناهج الدراسية، والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي، والتعليم المستمر.

٤٥ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الحكومة خصصت، في إطار تلبية الحاجة إلى مزيد من الأماكن بالمدارس الثانوية، مبلغ ١,٦ مليون دولار للمرحلة الأولى من مراحل إنشاء مدرسة ثانوية جديدة في بروفيدنسياليس. ومن المقرر أن تبدأ الأعمال قبل نهاية السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك للحد من الاكتظاظ في المدرسة الثانوية العامة الوحيدة حالياً في الجزيرة.

٤٦ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم تعمل أيضاً، في إطار أولوياتها الاستراتيجية، مع المجلس المعني بالامتحانات في منطقة البحر الكاريبي على بدء الأعمال التحضيرية لإصدار شهادات مهنية، بهدف إيجاد مسار مختلف عن المسارات الأكاديمية البحتة لصالح لأطفال.

٤٧ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة لها فرعان في ترك الكبرى و بروفيدنسياليس، وتقدم الكلية المتوسطة في جزر تركس وكايكوس دورات دراسية مدتها سنتان وأخرى مدتها أربع سنوات. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حددت الكلية، بعد الانتهاء من وضع خططها الاستراتيجية الخمسية، مجالات ذات أولوية تشمل تعزيز القيادة والإدارة فيها، وتوسيع نطاق ما تقدم من برامج بما يعكس احتياجات الإقليم التنموية. ومن المتوقع أيضاً أن تقوم الكلية بتعزيز برامجها التقنية والمهنية من خلال منح شهادات في تلك المجالات.

٤٨ - ويدفع مواطنو إقليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وإضافة إلى ذلك، يوفر الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على مساعدة مالية من جهات منها صناديق متناظرة تابعة للاتحاد الأوروبي، من قبيل الصناديق الخاصة بالتعليم العالي والتعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٤٩ - تفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس شهدت تحسناً في الآونة الأخيرة بافتتاح مرفقي استشفاء في بروفيدنسياليس وترك الكبرى، تديرهما مؤسسة إنترهيلث كندا (Interhealth Canada). ويقدم المستشفىان طائفة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات التشخيصية، وخدمات العيادات المتخصصة في طب الأسرة والمرضى الخارجيين، وخدمات طب الطوارئ ورعاية المرضى المقيمين. وتحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، إقليمياً إلى جامايكا أو الجمهورية الدومينيكية أو جزر البهاما. وإذا لم تكن الخدمة متاحة على الصعيد الإقليمي، تحال الحالات الخطيرة إلى خارج منطقة البحر الكاريبي. وكما ذكر من قبل، في عام ٢٠١٤، شكلت حكومة الإقليم لجنة توجيهية للسياحة الطبية لكي تضع سياسات من أجل تسيير أنشطة السياحة الطبية في المستشفىين الموجودين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى.

٥٠ - وتتولى إدارة الرعاية الصحية الأولية تشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن جميع المرافق مزودة باللوازم الطبية المناسبة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٥١ - لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضاً. ومع أن الجرائم تشمل أساساً السرقة والسطو، ثمة أيضاً بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والاعتداء الجنسي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أُبلغ في عام ٢٠١٤ عن وقوع حوادث قليلة على يد

أفراد مرتبطين بعصابات. ووفقا أيضا للدولة القائمة بالإدارة، ظل هناك العديد من حالات رسو القوارب الشراعية التي تحمل مهاجرين غير شرعيين واعتراض هذه العمليات خلال عام ٢٠١٤. ولا يزال عدد مضبوطات المخدرات داخل الإقليم منخفضا.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٤، كانت الفرقاطة HMS Argyll في البحر الكاريبي في إطار مهام الدوريات التي تقوم بها البحرية الملكية في شمال الأطلسي، وهو ما يتيح وجودا بحريا لبريطانيا وسبل الاتصالات في حالة حدوث أزمات في المنطقة على مدار السنة. وخلال موسم الأعاصير، تقف إحدى سفن البحرية الملكية على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم الإنساني إلى أنغيلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس. وعملت الفرقاطة HMS Argyll خلال فترة وجودها في منطقة البحر الكاريبي، مع القوات البحرية الإقليمية وقوات حرس السواحل الأخرى على مكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار.

٥٣ - وكما ذكر سابقا، جرى توجيه تهم إلى ١٤ شخصا (منهم رئيس وزراء سابق ووزراء في الحكومة) بارتكاب جرائم خطيرة نتيجة تحقيق جنائي واسع النطاق قام به الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة عندما كان الحاكم يحكم بشكل مباشر إثر تعليق أجزاء من الدستور. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من المقرر أن تبدأ المحاكمات في عام ٢٠١٥. ويواجه رئيس الوزراء السابق، مايكل ميسيك، تهما بالتواطؤ بدافع الحصول على رشوة، والتواطؤ بدافع الاحتيال على الحكومة وغسل الأموال فيما يتصل بالفترة التي شغل فيها منصبه. وقد اعتُقل في البرازيل في عام ٢٠١٢، وسُلم إلى جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٤. ثم أفرجت عنه المحكمة العليا بكفالة مشروطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥٤ - وكانت هناك تحركات في مجلس النواب في عام ٢٠١٤ لإلغاء الأمر القاضي بإجراء محاكمات بدون هيئة محلفين الصادر عام ٢٠١٠ كتشريع متفرع عن دستور عام ٢٠١١، والذي لا يتضمن، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ينص الأمر على الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين، ولكن ذلك الحق يمكن إسقاطه في ظروف معينة، مما يسفر عن إجراء المحاكمة والبت في قرار الإدانة أو البراءة من جانب القاضي لوحده.

٥٥ - وادعى دفاع المتهمين عقب التحقيقات التي أجراها الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة أن الحق في محاكمة عادلة بموجب الدستور قد انتهك على يد القاضي الجامايكوي بول هاريسون الذي ينظر في القضية، محتجا بالقول إن القاضي لا يتمتع بالاستقلالية ولا الحياد

بسبب الأحكام والشروط التي عُين بموجبها. وستنظر اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في طلب الاستئناف في لندن.

٥٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يواصل الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة عمله في إطار توجيهات الشرطة المحلية ومدير النيابة العامة.

واو - حقوق الإنسان

٥٧ - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جرى توسيع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. وجرى شمول الإقليم بحق تقديم التماس فردي إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك إلى أجل غير مسمى.

٥٨ - وبغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمن دستور عام ٢٠١١ ديباجة أكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني في سعيه إلى تحقيق الكرامة والرخاء والمساواة والحب والعدل والسلام والحرية للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، وفر الجزء المتعلق بالحقوق الأساسية إطارا قانونيا أشمل وإطارا أعمّ فيما يتعلق بنطاق الحقوق و ضماناته الإجرائية مقارنة بدستور عام ٢٠٠٦ وأضاف الميول الجنسية إلى قائمة الحقوق المحمية.

٥٩ - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بوصفها مؤسسة من المؤسسات المعنية بحماية الحكم الرشيد. بموجب الإطار المحدد في دستور عام ٢٠١١. وتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٣.

٦٠ - وبناء على الاستعراض الشامل للقوانين المحلية الذي أجري في عام ٢٠١٢ لتحديد مواطن الضعف في التشريعات الخاصة بالامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أُدرجت توصيات في مشاريع قوانين تقول الدولة القائمة بالإدارة إن مجلس النواب بصدد النظر فيها ويتوقع صدورهما في أوائل عام ٢٠١٥. غير أن الدولة القائمة بالإدارة ترى أنه ما زال يتعين القيام بأعمال لتعزيز التشريعات الجنائية الرامية إلى حماية النساء.

٦١ - والأمر المتعلق بأوجه المساواة الصادر في عام ٢٠١٢ ساري المفعول ويوفر الحماية من التمييز إضافة إلى ما يرد من أحكام تتعلق بالحماية في دستور عام ٢٠١١، ويحدد

الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس، أو الميل الجنسي.

خامسا - البيئة

٦٢ - تتولى إدارة البيئة والشؤون البحرية مسؤولية حفظ الموارد الطبيعية للإقليم وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الإقليم. ومعظم اقتصاد الإقليم الذي يعتمد على السياحة يتوقف على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفيما تشهد جزيرة بروفيدنسياليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد الكثير من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، تنمية أبطأ. ولا تزال كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

٦٣ - وتشترط الإدارة إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية لكفالة ألا تترتب عن تلك التنمية أضرار لا مبرر لها تصيب البيئة وأن تراعى أفضل الخيارات و/أو أن يخفف من الآثار الحتمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تولى العناية الواجبة للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

٦٤ - ويشارك الإقليم بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وتناقش فيها المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضاً توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

٦٥ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يشارك الإقليم أيضاً في الاجتماعات التي ينظمها البرنامج الكاريبي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تناقش فيها المسائل المتعلقة بالمناطق المحمية، والأحياء البرية، والتلوث الناشئ عن مصادر برية والانسكابات النفطية، من بين مسائل أخرى.

٦٦ - ووُضعت استراتيجية المملكة المتحدة للتنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار لاستعمالها كأداة رئيسية لتمكين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة التي تلقى دعم وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، ووزارة الخارجية والكوننولث، ووزارة التنمية

الدولية في حكومة المملكة المتحدة، فضلاً عن اللجنة المشتركة لحفظ البيئة، وهي الجهة الاستشارية القانونية للحكومة، في كل مجال من مجالات الاستراتيجية. وغطى التقرير، في جملة أمور، أنشطة جرى الاضطلاع بها في أنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند (مالفيناس)^(١)، وجبل طارق، ومونتسيرات، وبيستكيرن، وسانت هيلانة، وجزر تركس وكايكوس.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٧ - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون التابعة للجنة.

٦٨ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكذلك في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

٦٩ - وترتبط جزر تركس وكايكوس، بصفتها إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم المملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضواً فيه. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكا في إطار قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/755/EU المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المتعلق بانتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد، الذي أُتخذ لتحقيق غايات منها التحول عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي إلى نهج قائم على الشراكة المتبادلة التي تعزز التنمية المستدامة وقيم الاتحاد ومعاييرها في العالم بأسره.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٧٠ - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن التطورات السياسية والقانونية والدستورية.

(١) يوجد نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧١ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان في الجلسة الخامسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بيّن فيه أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها فيما وراء البحار علاقة عصرية وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تحديد ما إذا كان سيبقى بريطانيا. وإذا ما اختار شعب أي إقليم أن يظل إقليمًا بريطانيًا، فإن المملكة المتحدة ستعمل على الحفاظ على العلاقة الخاصة التي تربطها به وعلى تعميقها.

٧٢ - ومضى يقول إنه منذ إصدار حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتابا أبيض بعنوان أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة، تعمل المملكة المتحدة مع الأقاليم عن كثب من أجل مواصلة تطوير هذه الشراكة. وقال إن حكومة بلده تتحمل مسؤولية جوهرية تحتم عليها كفالة الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي الذي يعقد مع زعماء الإقليم فحولته إلى مجلس وزاري مشترك ومنحته ولاية واضحة لقيادة أعمال استعراض الاستراتيجية والالتزامات المنصوص عليها في الكتاب الأبيض وتنفيذها.

٧٣ - وفي الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتفقت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على إصدار بيان تضمن الفقرة التالية التي تبيّن الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار فيما يتصل بتقرير المصير:

لشعوب كافة الأقاليم الحق في تقرير المصير. وبالنسبة للأقاليم التي تضم سكانًا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم الطلبات المتعلقة بذلك. وحكومات الأقاليم مسؤولة سياسيًا أمام الهيئات التشريعية فيها عن ممارسة السياسات العامة في المجالات المفوضة لها. وسنواصل العمل معًا من أجل إقامة مؤسسات حكومية وديمقراطية تتيح تمتع الأقاليم بأكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي، بما يتواءم مع التزامات المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسؤولياتها السيادية.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٧٤ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء دون تصويت، استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٤ (A/69/23) والتوصية اللاحقة التي قدمتها اللجنة الرابعة. ويتناول الفرع العاشر من القرار ١٠٥/٦٩ بقاء جزر تركس وكايكوس. وجاء في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

- (أ) تعرب عن تأييدها لإعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم ولأعمال لجنة استعراض الدستور في ذلك الصدد، وتلاحظ الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل استعادة الحوكمة الرشيدة في الإقليم، بسبل منها وضع دستور جديد في عام ٢٠١١ وإجراء انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وممارسة الإدارة المالية السليمة في الإقليم؛
- (ب) تلاحظ مواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقره شعبه؛
- (ج) تلاحظ أيضا النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي داخل الإقليم، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية في عملية التشاور؛
- (د) تؤكد على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات ورغبات شعب الإقليم، على أساس آليات التشاور الشعبي؛
- (هـ) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، إلى الإقليم إذا طلبها؛
- (و) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) ترحب أيضا بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم، بما في ذلك من خلال الشراكات التشاورية بين القطاعين العام والخاص وبرامج تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة.